معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 16/ العدد 1 (جوان 2021): ص.ص:331-360

تشخيص الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل تعدد عقبات ترقيتها: قراءة تحليلية للفترة 1995-2019

Diagnosing the competitive position of Algerian exports outside hydrocarbons in light of the multiple obstacles to their promotion: an analytical reading for the period 1995-2019

سمير ميموني*

جامعة بومرداس، الجزائر، s.mimouni@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/22؛ تاريخ القبول: 2021/05/25؛ تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

يهدف المقال إلى تقييم الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل عدم كفاية مستويات التنويع في الاقتصاد الوطني وذلك في معرض تحليل واقعها وتوصيف خصائصها خلال الفترة 1995-2019.

وقد خلص إلى تواضع محصلتها من جانب ترقيتها كما ونوعا مع التدني الشديد لموقفها التنافسي مثلما أظهره التحرك السلبي المسجل على مستوى كل المؤشرات الموظفة لقياسه. هذا ما استدعى الكشف عن أسباب ذلك من خلال عرض أهم العقبات التي تصادف فعل التصدير عبر مقاربة تحليلية وتجميعية وفق معيار التماثل والانسجام مع واقعه الميداني في خضم المناخ الاقتصادي العام للبلاد.

كلمات مفتاحية: الصادرات خارج المحروقات؛ تنافسية الصادرات؛ عقبات التصدير الداخلية والخارجية.

Abstract:

The current article aims to evaluate the competitive position of Algerian exports outside of hydrocarbons, during the period 1995-

* المؤلف المرسل.

2019, and that in view of insufficient levels of national economy's diversification.

The study concluded to the fact that the promotion's outcome of the Algerian exports outside of hydrocarbons during the above-mentioned period has been modest in terms of quantity and quality, with an incredibly low competitive position, as demonstrated by the negative movement recorded at the level of all indicators used to measure it.

The present paper attempts to reveal the substantial reasons behind the phenomena, by presenting the most important impediments encountered the act of export according to an analytic and synthetic approach in line with the symmetry and harmony standard with the reality in midst of the country's general economic climate.

Keywords: Exports outside hydrocarbons; exports competitiveness; internal and external export Barriers

المقدمة:

بحلول سنة 2021، يكون الاقتصاد الوطني قد أنهى عامه السادس منذ دخوله نفق أزمة خانقة جراء الانحدار الحاد الذي أصاب أسعار المحروقات منتصف سنة 2014، وما خلفه من انكماش متواصل للحيز المالي للبلاد مع تلاشي الهوامش الوقاية المكونة على مدار سنوات الطفرة النفطية، الأمر الذي يضعه أمام تحديات جسيمة تنبئ بمستقبل قاتم لاقتصاد البلاد في ظل الإخفاق الواضح في إحداث التحول الهيكلي المنشود من ناحية واستمرار مسايرة الفعل الاقتصادي الوطني المتسم بالظرفية والسطحية لتحركات أسعار النفط بالتزامن مع محدودية محصلة حزم وسياسات الإصلاح الكلية والجزئية التي فشلت في إرساء قاعدة إنتاجية قوية وقادرة على تحقيق الديناميكية التنموية المأمولة بعيدا عن منطق الريع النفطي السائد.

هذا ما يتجلى في الغياب الكامل للمنتجات الجزائرية المنشأ في الأسواق الدولية بما فيها أسواق الدول التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات للتجارة التفضيلية، والذي عكسته الأرقام المخجلة للصادرات خارج المحروقات التي لم تتخطى حاجز 3 مليار دولار والتحرك السلبي المسجل على كافة مؤشرات قياس أوضاعها التنافسية.

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق، نجد من المفيد إلقاء بعض الأضواء على الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات لاسيما مع تراخي الدور التصديري لجهاز العرض المحلي الذي يواجه العديد من العقبات التي حالت دون نجاحه في هذا المجال من خلال الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هو موضع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من منظور تنافسيتها في خضم تعدد عراقيل الارتقاء بها وتنويعها؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن: تأخر الجزائر في مجال التصدير خارج المحروقات وضعف تنافسيته رغم توافر إمكانات ترقيته وتوالي جهود تحفيزه، يجد تفسيره في تعدد العراقيل التي فرضتها التأثيرات السلبية لملازمة الصفة الريعية للاقتصاد الوطني على القاعدة الإنتاجية ومحيطها الاقتصادي من جهة، والعراقيل التي منشؤها عدم فعالية هيكل التحفيز وحواجز النفاذ إلى أسواق التصدير من جهة ثانية.

أهمية البحث وأهدافه: تنبع أهمية البحث من معالجته لموضوع طالما كان هدفا رئيسيا من وراء تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الجزائر بما يصب في اتجاه تنويع الاقتصاد الوطني وانتشاله من مستنقع ريع المحروقات وهو الاتجاه الذي لا تزال خطاه متباطئة، وذلك من مدخل تقدير جانب الصادرات خارج المحروقات من منظور تنافسيته. وهي الصادرات التي بقي التعويل عليها كبديل لعوائد المحروقات لغاية كتابة هذه الأسطر مجرد هدف حبيس طموحات صناع القرار دون تجسيده ميدانيا. وهو موضوع يبقى الأكثر حضورا خاصة مع تجدد واشتداد صدمات هبوط أسعار النفط.

وعلى ضوء ما سبق، يتوخى البحث بلوغ الأهداف الآتية:

- الوقوف عند واقع الصادرات الجزائرية المنشأ خارج نطاق المحروقات وبيان خصائصها مع تقييم لموقفها التنافسي بالاستناد على مؤشرات قياسه.
- الكشف عن أهم العقبات التي تقف وراء ضآلة حصيلة التصدير خارج المحروقات وضعف تنافسيته بتعقب ما يعترض فعل التصدير من حواجز متأتية من واقع

وخصائص القاعدة الإنتاجية الوطنية وبيئتها الاقتصادية المحلية وتعامل وجهات التصدير مع منتجاتها.

منهج البحث وحدوده المكانية والزمنية: يستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي مع توظيفه لأسلوب الاستقراء والاستنتاج في سياق الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قيد دراسته كما تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية من مؤشرات وجداول وأشكال بيانية تم تجميع معطياتها من قواعد بيانات وإحصائيات صادرة عن بعض الهيئات الوطنية والدولية. أما فما يتصل بحدود البحث المكانية والزمنية فاقتصرت على دراسة حالة الاقتصاد الوطني بالنسبة للأولى ضمن نطاق زمني غطى الفترة1995-2019 تبعا لما توفر من بيانات بالنسبة للثانية.

أقسام البحث: وقصد الإجابة على التساؤل الرئيس للبحث، جرى تقسيمه إلى العناصر الآتية:

- تنافسية الصادرات وعوائق التصدير: مدخل مفاهيمي مع مراجعة الأدبيات.
- واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع تشخيص موقفها التنافسي باستخدام بعض المؤشرات.
- أسباب تواضع حصيلة الصادرات خارج المحروقات وضعف تنافسيتها: عرض لأهم عوائق التصدير.

2. تنافسية الصادرات وعوائق التصدير: مدخل مفاهيمي مع مراجعة الأدبيات.

يستدعي البحث في أسباب تواضع حصيلة تصدير لبلد معين الكشف عن العقبات المعترضة لعملياته والتي تضعف قطعا الموقف التنافسي للصادرات. لذلك، سنعمد عبر الفقرات اللاحقة، لإجراء مسح مرجعي لبعض الأدبيات ذات الصلة بواقع ما سبق بعد إلقاء إطلالة سريعة على الإطار المفاهيمي لتنافسية الصادرات مع بيان لأهم مؤشرات قياسها.

1.2 مفهوم التنافسية من منظور جانب التصدير ومؤشرات قياسها:

أدى غياب إطار نظري معياري يسمح بتحديد دقيق لماهية التنافسية ونطاقها[1] إلى

(1) : المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، الكويت، 2003، ص21.

اختلاف الأدبيات في تحديد مفهومها الذي اتجه تبعا لمستوى التحليل نحو ثلاث مستويات هي: المؤسسة،القطاع والاقتصاد. وما يهم موضوع الدراسة، هو تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي من مدخل تنافسية جانب التصدير لاسيما إذا تم أخذ المفهوم ضمن نطاقه الضيق المرتكز أساسا على تنافسية السعر والتجارة[1]. أين يتوقف مضمونه على إمكانية زيادة الصادرات وفق متطلبات السوق العالمية.

ففي هذا السياق، تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التنافسية أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل الحقيقي للبلد مع تعزيز قدرته على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية"[2]. بينما عرفتها آل خليفة بأنها" التدابير التي تحسن الأداء التجاري للبلد، مما ينعكس إيجابا على الحساب الجاري و/أو تؤدي إلى إحداث تحولا في تشكيل الصادرات نحو رفع قيمتها المضافة وكثافتها التكنولوجية"[3].

والملاحظ من التعريفين السابقين اشتراكهما في نقطة محورية تتلخص في أن تنافسية صادرات بلد ما تكمن في مدى قدرته على مجاراة الطلب العالمي وزيادة حصصه بشكل متواصل في الأسواق الدولية، وهو ما يرتبط بقدرته على تنويع هياكل صادراته، التخصص في المنتجات الصناعية الأكثر تطورا، استقطاب الاستثمارات، استيعاب التكنولوجيا، وغيرها[4]. بمعنى حتمية توافر مكونات القدرة التنافسية التي لا تخرج عن نطاق القدرة على كل من المنافسة؛ التواصل والتغير، وهي ركائز تعكس في حقيقة الأمر المفاهيم التقليدية والديناميكية للقدرة التنافسية[5].

(1): نفس المرجع السابق، ص 21.

(2): محمد وديع عدنان،القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية،العدد24- السنة 2 –ديسمبر/كانون الثاني 2013،المعهد العربي للتخطيط،الكويت، ص5.

(3): لبنى علي آل خليفة ، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 1، 2014، ص76.

(4): فريدة لرقط، تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –جامعة سطيف 1، 2016، ص71.

(5): مركز التجارة العالمية، آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015: الاتصال =

وفي جانب آخر، لابد من التنويه إلى أن تباين الإطار المفاهيمي للتنافسية حسب المستوى محل الحديث، لا يمنع من وجود صلات تكاملية بين مستوياته الثلاثة باعتبار أن تنافسية القطاع تتوقف على وجود مؤسسات قوية قادرة على قيادة القطاع وإيجاد روابط مع أنشطة اقتصادية ضمن نفس القطاع وخارجه على المستويين المحلي والدولي بما ينعكس بالإيجاب على الوضع التنافسي لصادرات البلد. كما أن ربط التنافسية بأوضاع الميزان التجاري لا يعني بتاتا تحقيق الفائض منه لدى بلد ما دلالة على تقوية مواقفه التنافسية كحال الدول المصدرة الصافية للنفط كما لا يعني العجز تدهور وضعه التنافسي وهو حال الكثير من البلدان المتقدمة.

أما بخصوص مؤشرات قياس تنافسية الصادرات، فتكتسي أهمية في التعرف على الوضع التنافسي لصادرات البلدان على صعيد الأسواق الدولية، بما يساعد في توفير المعلومات اللازمة عن هذا الوضع وإجراء المقارنات بأبعادها المكانية والزمانية بما يمكن من تقييم محصلة عمليات تبادلها التجاري في جانب التصدير. لذا نجد أن أهمها مدرج ضمن مجال تفسير وتقييم الأداء التجاري وأنماط تدفقاته.

ولعل أبرز المؤشرات المستخدمة في هذا المقال - والتي سوف نفصل في مضامينها وطرق حسابها مع بيان مصادر البيانات المستخدمة في حسابها في **ملحق المقال**–: مؤشر القدرة على التصدير؛ معدل التغطية؛ مؤشر تركز الصادرات لـ*Herfindahl-Hirschmann*؛ مؤشر تنوع الصادرات لـ *Finger-Kreinin*؛ ومؤشرات الميزة النسبية الظاهرة بصيغة Balassa 1965 والميزة النسبية المعدلة بصيغتيها الأولى والثانية" RCA1& RCA 2" اللتين تم صياغتهما وحسابهما انطلاقا من قاعدة بيانات CHELEM التي أعدها مركز الدراسات الإستشرافية والمعلومات الدولية CEPII بباريس.

2.2عوائق التصدير: مراجعة الأدبيات.

تحفل الأدبيات الاقتصادية بالعديد من الدراسات المهتمة بعقبات نشاط التصدير، والتي كان موضوع تحديدها وتصنيفها في فئات معينة مثار خلاف بينها من منطلق تباينها وتعددها بحسب خصائص وواقع: المؤسسات-القطاعات- والاقتصاديات

=

والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل، مركز التجارة العالمية ITC ، جنيف، 2015، ص ص 101-102.

المدروسة ضمن حدود أطرها الزمنية والمكانية[1].

ولكن بالرغم من ذلك، يبقى التقسيم الأكثر تداولا ، وهو التقسيم الذي جاءت به أعمال ليونيدو *Leonidou* على وجه الخصوص. أين قام الأخير بتصنيف عقبات التصدير وفق مقاربة الجمع الثنائي"مؤسسة/بيئة: - داخلية/خارجية-محلية/أجنبية"،في دراسة له سنة (1995) إلى أربع فئات فرعية من العوائق(الداخلية/المحلية–الداخلية /الخارجية –الخارجية/المحلية– والخارجية الأجنبية)[2] ليقوم بتعديل التقسيم في دراسة أخرى سنة 2004 في سياق تحليله لـ39 عائق تصدير مستخرج من مسح متكامل لـ32 دراسة أجريت حول الموضوع في الفترة 1960-2000، أين قام بجمع المجموعات الفرعية الأربعة ضمن المجموعتين الرئيسيتين الداخلية والخارجية وتقسيمها وفق النموذج المقترح إلى سبع مجموعات فرعية منها ثلاث مجموعات تختص بالحواجز الداخلية وتضم العوائق: المعلوماتية، الوظيفية، والتسويقية تشمل أقسام: المنتج؛ الأسعار؛ اللوجستيك والترويج، بينما تضم مجموعة الحواجز الخارجية لأربع فئات فرعية من العقبات المتأصلة في البيئة الكلية المحلية والدولية المحيطة بالمؤسسة المصدرة، وتخص: العراقيل الإجرائية للتصدير؛ العراقيل الحكومية المتصلة بعدم كفاية سياسات ترقية الصادرات وإجراءات تحفيزها؛ عراقيل المهام *Task barriers* المتعلقة بتغيرات خصائص أسواق التصدير والتحولات الحاصلة فيها ومدى القدرة على التكيف معها، وأخيرا عراقيل المحيط على المستويين المحلي والدولي بأبعاده المختلفة[3].

بينما سارت دراسة *Tesfom & Lutz*، في منحى تحديد مشاكل التصدير للشركات من البلدان النامية باستخدام مقاربة دراسة *Cavusgil & Zou*[4] القائمة على فحص

(1) :LEONIDOU. C. Leonidas, *Barriers to export management: an organizational and internationalization analysis*, Journal of International Management ,Vol6- N°2 -Summer , 2000, pp123-129.
(2) :LEONIDOU. C. Leonidas, *Empirical Research on Export Barriers: Review, Assessment, and Synthesis*, Journal of International Marketing, Vol3- N°1,1995, pp32-33.
(3) :LEONIDOU. C. Leonidas , *An Analysis of the Barriers Hindering Small Business Export Development*, Journal of Small Business Management, Vol 42- N°03 ,2004, pp279-295.
(4): CAVUSGIL. S. Tamer & ZOU Shaoming , *Marketing strategy performance relationship: An investigation of the empirical link in export market ventures*, =

الصلة بين إستراتيجية تسويق الصادرات لدى الشركات الصناعية وأداء نشاطها التصديري في سياق تشخيص الصعوبات المرتبطة بها. إذ توصلت إلى وجود قيود معرقلة لتنفيذ إستراتيجية تسويق الصادرات تؤثر سلبا في أداء تصدير الشركات، تم تجميعها في 5 فئات موزعة بين: موانع الشركة (الخبرة التسويقية وتوفر المعلومات، الإمكانات المالية، والموارد البشرية) وموانع المنتج (النوعية،التكيف مع المعايير التقنية)، والقيود الخارجية وتضم: عراقيل خصائص القطاع أو الصناعة؛ عراقيل النفاذ إلى سوق التصدير وعراقيل البيئة الاقتصادية الكلية[1].

وبالمثل، اتفق كل من *Artega-Ortiz & Fernandez-Ortiz* في سياق مناقشة الحواجز التي تصادف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تدويل أنشطتها بواسطة التصدير مع مبدأ الفصل بين الحواجز التي منشؤها محيط المؤسسة الداخلي وتلك المتأتية من المحيط الخارجي. كما أنهما عمدا إلى تبني مقاربة تجميعية لهذه الحواجز وفق عامل تماثلها، أسفرت عن وجود 4 أقسام رئيسية من العقبات: عوائق المعرفة (نقص المعلومات وعدم الإدراك مختلف جوانب نشاط التصدير في مراحله المختلفة)؛- عوائق الإمكانات أو الموارد (أدوات التمويل وتنوعها، قدرات الإنتاج وهيكل التحفيز)؛- العوائق الإجرائية أو العملياتية لمسار التصدير (الحواجز الإجرائية والثقافية وتباين الأذواق والحواجز اللوجستية)؛- وأخيرا فئة الحواجز الخارجية وتقع خارج نطاق تحكم المؤسسة وتنبع أساسا من ممارسات وأعمال المشاركين في أسواق التصدير الخارجية وكذا المخاطر عدم التأكد في الأسواق الخارجية[2].

وفي سياق متصل بواقع بيئة التصدير والعراقيل التي تواجهها المؤسسات المصدرة خارج المحروقات في الجزائر، حاول حداد والضمور[3] رصد العقبات المعرضة

=

Journal of Marketing, Vol 58-N°1,1994 , pp. 1-21.

(1) :TESFOM Goitom & LUTZ clemens, *A classification of export marketing problems of small and medium sized manufacturing firms in developing countries*, International Journal of Emerging Markets, Vol 1 N° 3-July2006 , pp263-264 & pp269-276.

(2) : ARTEAGA-ORTIZ Jesús & FERNANDEZ-ORTIZ Rubén , *Des obstacles à l'exportation chez les petites et moyennes entreprises : Une proposition intégrative*, Revue internationale P. M. E. , Volume 21, numéro 2 : Vingt ans de recherche francophone en PME et entrepreneuriat, 2008p 10 & pp 14-21.

(3): نور الهدى حداد وهاني الضمور، العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة

=

للمؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة المصدرة خارج المحروقات، وكذلك ملايكية[1]. إذ توصلت الدراسة الأولى إلى وجود تأثير قوي للعوامل الداخلية على أدائها التصديري وتتعلق بكل من: خصائص المؤسسات (الخبرة في التصدير،عمر المؤسسة ،عدد أسواق التصدير والمنتجات المصدرة،...) واستراتيجيات اختيار الأسواق والمزيج التسويقي والتوسع الدولي ومدى وفرة المعلومات قياسا بالعوامل الخارجية المتمثلة في: لوائح والشروط الأسواق الدولية، التمويل والدعم المقدم للشركات والمنافسة الخارجية التي شكلت أحد أبرز العوائق لاسيما بالنسبة للشركات عديمة الخبرة في المنافسة، أين بينت الدراسة أن غالبية الشركات الجزائرية تنسحب من أسواق المنافسة بدلا من المواجهة [2].

بينما قام ملايكية، باختبار قائمة تضم 35 عائق تصدير، فتوصلت إلى اختزالها تبعا لدرجة أهميتها في 9 عوائق ذات تأثير سلبي قوي على التصدير من وجهة نظر المؤسسات المدروسة منها 6 عوائق خارجية تقع خارج نطاق تحكمها، أين قام الباحث بتجميعها في ثلاث فئات شكلت في نظره العوامل الأساسية المعيقة لأنشطة التصدير. يتعلق العامل الأول بالعوائق الهيكلية-التنظيمية بينما يضم الثاني عوائق ضعف القدرات التنافسية والتصديرية للمؤسسات في حين يضم العامل الأخير عوائق البلد ذات الصلة بنقص حوافز التصدير وتدني نوعية برامج ترقية الصادرات خارج المحروقات واللذان أدرجا كذلك ضمن العامل الأول، فضلا عن عائق تقلبات أسعار الصرف[3].

3. واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع تشخيص موقفها التنافسي باستخدام بعض المؤشرات:

سيجرى في هذا الجزء من المقال، توصيف واقع الصادرات خـارج المحروقات عبر

=

للمنتجات غير النفطية، مجلة دراسات: العلوم الإدارية، المجلد 38- العدد 2، 2011، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية ، ص ص566-589.

(1): عامر ملايكية، عراقيل تصدير المنتجات غير النفطية في الجزائر : دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12- العدد 24 -ديسمبر، 2017، المدرسة العليا للتجارة- الجزائر، ص ص 26-41.

(2) : نور الهدى حداد وهاني الضمور ، مرجع سبق ذكره، ص ص568-569 وص ص575-585.

(3) : نفس المرجع السابق، ص ص35-40.

تقديم قراءة تحليلية وتقييمية لأنماطها وخصائصها في الفترة 1995-2019 إلى جانب تقييم موقفها التنافسي عبر الاستعانة بمجموعة من المؤشرات ذات الصلة التي أوردنا مضامينها وطرق حسابها في ملحق المقال.

1. 3 واقع الصادرات خارج المحروقات والخصوصية الريعية للاقتصاد الوطني:

أدى الاعتماد المطلق على السياسات الظرفية الخاطئة المسايرة لتحركات أسعار النفط إلى إرساء اقتصاد ريعي مشوه تتعدد فيه مكامن الخلل ويكتنفه غموض شديد بشأن آليات عمله، وطبيعة العلاقات فيه وممارسات أطرافه بشكل ساهم في إلحاق ضرر كبير بجهاز العرض المحلي العاجز على إيجاد موطأ قدم لمنتجاته في الأسواق الخارجية بل وعدم مقدرته حتى على الصمود داخل الأسواق المحلية، وهو ما يفسر عمق الخلل القائم في التجارة الخارجية للبلد عند استبعاد متغير المحروقات من المعادلة كما يتضح من الشكل الموالي.

الشكل رقم1: محدودية الدور الاقتصادي والتصديري لجهاز العرض خارج المحروقات في ظل الطابع الريعي للاقتصاد الوطني

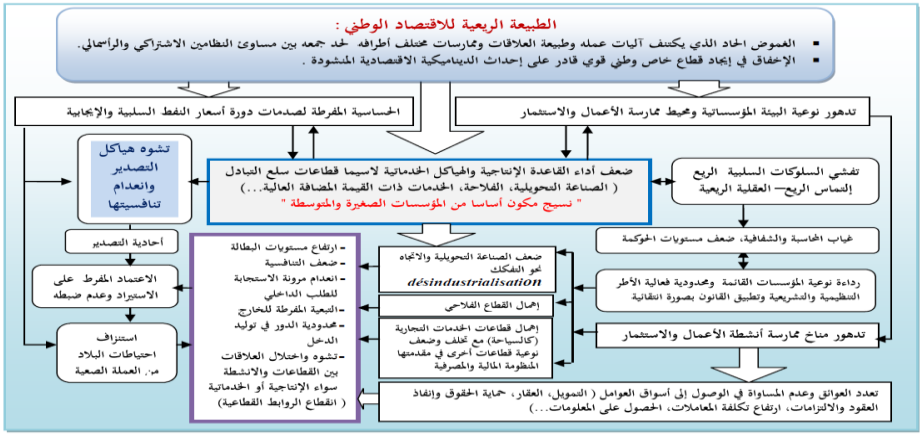

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المصدر التالي:

سمير ميموني، الاقتـــصاد الوطني بين اشتداد ضغوط الصدمات النفطية المعاكسة ومخاطر استمرار الاعتماد على السياسات الاقتصادية الظرفية المسايرة لتحركات دورة أسعار النفط"، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول " الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية "، المنظم من قبل معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع فرقة بحث PRFU: دور الصناديق السيادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، المركز الجامعي لميلة، 24 و25 فيفري 2020، ص ص5-7.

والملاحظ أن تحرك أداء الصادرات بقي يأخذ مسلك دورة سعر النفط لهيمنة المحروقات على تركيبتها السلعية بما يعني عدم تحقيق مكاسب تحرير التجارة من المنظور الكلي (إثراء الاحتياطات من العملة الصعبة وتنويع المداخيل، إنشاء الروابط الخلفية والأمامية بين القطاعات وفروع الأنشطة المختلفة،رفع مستويات التشغيل...) ومن المنظور الجزئي (رفع القدرات التنافسية وتحقيق الكفاءة في استعمال الموارد ورفع مستويات الاستخدام التكنولوجي...)[1].

هذا ما تؤكده بيانات الجدول الموالي، والتي تشير إلى محدودية الأثر الكمي في جانب الارتقاء بالصادرات خارج المحروقات لاسيما وأن التحرك الإيجابي للتجارة الخارجية لم يكن سوى مدفوعا بالوتيرة التصاعدية للصادرات الهيدروكربونية بفعل ارتفاع أسعار النفط على امتداد سنوات الطفرة النفطية.

الجدول رقم1: تطور الصادرات الجزائرية المنشأ خارج المحروقات خلال الفترة 1996- 2019

	1996-2004	2005-2010	2011-2015	2016	2017	2018	2019	2005-2019
▪ الصادرات خارج المحروقات الإجمالية (10^9 $)	0,626	1,325	2,138	1,781	1,930	2,925	2,580	1,857
(%من الصادرات السلعية الاجمالية)	3,61	2,30	3,71	6,17	5,48	7,00	7,20	3,88
▪ الص خ. المحروقات نحو الاتحاد الاوروبي(10^9 $)	0,410	0,585	1,698	1,031	0,947	1,043	1,247	1,194
(%من.ص.خ.م. الإجمالية)	(67,64)	(64,48)	(79,42)	(57,89)	(49,07)	(35,69)	(48,33)	(64,97)
▪ رصيد الميزان التجاري (10^9 $)	7,485	25,696	8,423	-17,94	-10,868	-4,533	-6,111	11,166
(رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات(10^9 $)	-10,273	-29,643	-47,304	-43,7	-42,6	-42,327	-37,918	-28,638
▪ الدولارات المستوردة مقابل دولار واحد مصدر خارج المحروقات	18	24	23	25	23	15	16	23

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المصادر التالية:

قاعدة بيانات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، 2017.

CNIS, *Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie (plusieurs années)*, Centre National de l'Informatique et des Statistiques-CNIS-, Direction Générale des Douanes, Alger, (Années 2016: p 8 & p11; 2018: pp4-8-16 & 2019: pp4-5 ; pp14 &29)

(1): LEONIDOU. C. Leonidas & Katsikeas. S. Constantine, *The Export Development Process: An Integrative Review of Empirical Models*, Journal of International Business Studies, Vol 27, N° 3 -3rd Qtr -1996, p518.

فالأرقام المتدنية الصادرات خارج المحروقات الواردة في الجدول، تبرز بوضوح إخفاق الفعل الاقتصادي لصناع القرار في البلاد في تخليص الاقتصاد الوطني من دائرة تبعيته المفرطة للمحروقات ومعه تحسين الموقع التجاري للبلد دوليا، لدرجة أنه مقابل تصدير دولار واحد خارج المحروقات تم استيراد في المتوسط لـ 23 دولار من السلع خلال الفترة 2005-2019. إذ يمكن تلمس ملامح الضعف الذي تشكو منه هذه الصادرات في:

- هامشية مساهمتها في الصادرات الإجمالية بحصص سنوية متدنية تراوحت مابين 2% و7 % على امتداد سنوات فترة الدراسة.
- الأرقام المخجلة لبلد بحجم الجزائر، والتي لم تتخطى في أحسن الأحوال 2,925 مليار دولار المسجلة سنة 2018 رغم بعض بوادر التحسن التي تجلت في محافظتها على نسق تصاعدي ضئيل لقيمها مع بقاءها دون المستويات المأمولة.
- عدم تنوع منافذ التصدير، أين بقيت تتركز جغرافيا في الأسواق التقليدية لدول الاتحاد الأوروبي المرتبط باتفاق شراكة مع الجزائر منذ 2005، بوصفها تستوعب القسم الأكبر منها بحصة متوسطة تقارب65 %، وهي أسواق متسمة بدرجة عالية من المنافسة التجارية العالمية والتشدد في اللجوء إلى الأساليب الحمائية المقنعة.
- العجز المزمن في الميزان التجاري خارج مكون المحروقات كنتيجة لتنامي مستويات الواردات مقابل تواضع أرقام التصدير غير النفطية، بما يعكس عمق الاختلال القائم في معادلة التبادل. أين لامست قيمته المتوسطة في الفترة(2005-2019) حدود 29 مليار دولار بعدما كانت في حدود 10,3 مليار دولار في الفترة (1996-2004).

2. 3 تطور أداء الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مع فحص وضعها التنافسي باستخدام بعض المؤشرات ذات الصلة:

من المؤكد أن الغياب الكلي للتنوع في سلة التصدير الجزائرية الذي أظهرته بيانات الجدول السابق، يبقى أمر بالغ الخطورة من منطلق أنه يفقد الاقتصاد الوطني فرصة الاعتماد على صادرات بديلة في حال تعرض عوائد الصادرات النفطية لانتكاسة ومعها وسائل الدفع الدولية لاسيما مع الأداء الهزيل المسجل من قبل الصادرات غير النفطية كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم2: تطور أداء الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على مستوى بعض المؤشرات خلال الفترة 1995- 2018 (سنوات مختارة)

المـــؤشرات	1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
مؤشر ميل الصادرات الاجمالية "ص.إ" –القدرة التصديرية– (PIB /ص. إ)(%)	24,5	40,2	44,7	35,4	21,0	18,5	21,0	24,0
-ص .خ. المحروقات "ص .خ .م"– (PIB /ص.خ.م)(%)	1,22	1,12	1,01	0,35	1,19	1,44	1,15	1,68
-ص .خ. المحروقات "ص .خ .م"– (PIB hh /ص.خ.م)(%)	1,64	1,84	1,58	1,45	1,46	1,35	1,43	2,17
تغطية الصادرات خ.م. للواردات .خ.م (%)	4,78	6,77	4,5	3,86	3,99	3,92	4,38	6,47
تغطية الصادرات .خ.م. لفاتورة المستوردات الغذائية .... ومنها : (%)	18,5	25,34	25,30	25,20	21,14	21,66	22,87	34,12
- (الحبوب، الطحين والدقيق) (%)	69,9	70,12	62,97	76,81	55,60	63,35	69,58	95,44

ص. خ. م: الصادرات خارج المحروقات، PIB: الناتج المحلي الإجمالي، PIBHH: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات المصادر التالية:

– قاعدة بيانات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر، نسخة 2017؛إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018، المديرية العامة للتنبؤات والسياسات DGPP؛ وزارة المالية، والواردة على موقعها الالكتروني: http://www.dgpp-mf.gov.dz/index. php/retrospective. (تاريخ الاطلاع: 7 جوان 2020).

CNIS, Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie , Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Direction Générale des Douanes, Alger,(Années: 2006 -p6 ;2010-p7; 2016-p8 & 2019: p9)

تظهر بيانات الجدول، وجود عجز مطلق في القدرة التصديرية خارج المحروقات المعبر عنها بمؤشري ميل الصادرات خارج المحروقات كنسبة للناتج المحلي الإجمالي أو الناتج باستبعاد المحروقات اللذان تم اختيارهما لتحييد أثر تحركات قطاع المحروقات تماشيا مع الخصوصية الريعية للاقتصاد الوطني التي تجعل مؤشر قدرة التصدير الإجمالية مضلل عند تقييم هياكل التصدير، وهو الذي سلك منحى متذبذب بمستويات سنوية تراوحت بين18,5 % و44,7 % تبعا لوتيرة صادرات المحروقات. بينما لم تتجاوز القدرة التصديرية باستبعاد المحروقات خلال السنوات المدروسة حدود2,17 % المسجلة سنة2018 بما يؤكد تدني قيم هذه الصادرات مقابل التوجه القوي نحو الاستيراد وارتفاع درجة الانكشاف لتلبية الطلب الداخلي بما لم يمكنها من تغطية سوى حيز ضئيل من الواردات خارج المحروقات تراوح بين 3,9 % و6,77 % وفق الأداء المسجل على مستوى معدل تغطيتها.

بل نجدها عجزت حتى عن تغطية ثلث قيمة فاتورة الواردات الغذائية، وهو ما يتضح من رصد أداء معدل تغطيتها للأخيرة، والذي تراوح بين18,5 % و34 % بل فشلت حتى في تغطية أحد مكوناتها وهي الحبوب والدقيق التي توصف بأنها سلع استراتيجية تخص الأمن الغذائي للبلاد إذ سجل معدل تغطيتها لواردات هذا المكون مستويات متباينة تراوحت بين 56% و77 % باستثناء سنة 2018 التي شهدت تحركا إيجابيا بتغطيتها لقرابة95 % لواردات هذه المجموعة السلعية بفعل ارتفاع رقم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 51,12 % بين سنتي 2017 و2018 (الجدول رقم 1).

وانطلاقا مما تقدم، يتضح التقييم المتدني للموقف التنافسي للصادرات الجزائرية الذي يمكن بيانه بتفحص التحرك السلبي على مستوى جميع المؤشرات التي تم توظيفها لهذا الغرض خلال السنوات المختارة للإطار الزمني للجدول الموالي.

الجدول رقم3: الأداء التنافسي للصادرات السلعية الجزائرية على مستوى بعض المؤشرات خلال الفترة 1995– 2018 (سنوات مختارة)

المؤشرات		1995	2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
مؤشري تركز وتنوع الصادرات السلعية	عدد السلع	99	101	108	108	91	93	108	113
- مؤشر التركز *Export Concentration Index*	القيمة	0,523	0,515	0,588	0,523	0,485	0,489	0,480	0,486
- مؤشر التنوع *Export Diversification Index*	القيمة	0,825	0,835	0,812	0,784	0,782	0,815	0,790	0,813
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA وفق صيغة Balassa									
المجموعات السلعية حسب أبواب تصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev2 Groups	الأغذية والحيوانات الحية (الباب 0)	0,04	0,03	0,03	0,05	0,06	0,12	0,10	غ.م
	- (السكر والحلويات)	(غ.م)	(غ.م)	(0,02)	**(1,39)**	**(1,76)**	**(2,73)**	**(2,35)**	**(1,33)**
	المشروبات والتبغ (الباب 1)	(غ.م)	(غ.م)	0,01	0,04	0,02	0,01	0,03	0,01
	المواد الخام والمعادن بمافيها الزراعيةباستثناء الوقود المعدني (الباب2)	0,19	0,12	0,19	0,16	0,10	0,10	0,06	0,12
	- (الملح ، السلفور، مواد الجبس الكلس والأحجار)	(غ.م)	(غ.م)	(0,20)	(0,37)	**(1,07)**	**(1,08)**	(0,67)	**(1,10)**
	- (الزنك والمواد المصنوعة منه)	(غ.م)	(غ.م)	(0,99)	**(1,10)**	(0,30)	(0,05)	(0,003)	(0,04)
	- (الفلين والمواد المصنوعة منه)	(غ.م)	(غ.م)	**(1,45)**	(0,50)	**(1,30)**	(0,76)	**(1,28)**	**(1,87)**
	الوقود المعدني والمحروقات المواد ذات الصلة (المحروقات) (الباب3)	**11,3**	**9,25**	**6,9**	**6,25**	**8,45**	**9,84**	**8,55**	**7,25**
	الدهون والزيوت النباتية والحيوانية (الباب 4)	(غ.م)	(غ.م)	0,04	0,03	0,006	0,08	0,07	0,01
	المنتجات الكيماوية والمواد ذات الصلة (الباب 5)	0,09	0,1	0,08	0,08	0,27	0,28	0,22	غ.م
	▪ (المواد الكيمائية غير العضوية)	(غ.م)	(غ.م)	(0,63)	(0,54)	**(2,21)**	**(1,89)**	**(1,72)**	**(2,13)**
	▪ (الأسمدة)	(غ.م)	(غ.م)	(0,43)	(0,01)	**(3,18)**	**(4,75)**	**(3,19)**	**(7,81)**
	سلع مصنعة مصنفة أساسا حسب المادة(مصنوعات أساسية–الباب 6)	0,03	0,02	0,03	0,04	0,05	0,05	0,04	غ.م
	الآلات ومعدات النقل (الباب 7)	0,01	0,00	0,03	0,03	0	0,01	0,01	0,01
	مصنوعات مختلفة أخرى (الباب 8)	0,01	0,00	0,00	0,06	0,02	0,03	0,01	غ.م
	سلع ومعاملات غير مصنفة على أساس النوع (الباب 9)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
	عدد السلع ذات ميزة نسبية (تصنيف SITC–Rev 2)	1	1	2	3	6	5	5	6

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات المصادر التالية:

قاعدة بيانات التجارة الدولية للسلع UNCTADSTAT، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والواردة على الموقع: http// unctadstat. unctad. org: (تاريخ الاطلاع: 10 جوان 2020)؛ قاعدة بيانات التجارة الدولية للبنك الدولي WITS والواردة على الموقع:
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/1992/EndYear/2017/TradeFlow/Export/Indicator/RCA/. (تاريخ الاطلاع: 9جوان 2020)

- صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية، الكويت، الأعداد: 1، 2012 (ص ص61-62)، العدد 4، 2015 (ص ص83-84)، العدد 6، 2018 (ص ص 71-72)، العدد 7، 2019 (ص ص71-72).

يتضح من استعراض نتائج مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية مدى عمق الاختلال السائد في هيكل الصادرات الجزائرية بفعل تركزه الشديد في عدد قليل من السلع، إذ لم يتجاوز المتوسط السنوي لعدد سلع سلة التصدير 102 سلعة وبأعداد سنوية تراوحت بين91 و115سلعة وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وهنا، يشير أداء مؤشر التركز لـ *Herfindahl -Hirschmann* بوضوح إلى عدم وجود اتجاه نحو تخفيف حدة التركيز القائم في بنية الصادرات لتسجيله درجات مرتفعة تراوحت قيمها السنوية بين0,48 و0,588، وهي بعيدة عن المستوى العالمي المقدر متوسطه للفترة 1995- 2018 بـ 0,0672، وهو ما يعبر عن خاصية التخصص المتطرف القائم في هياكل الإنتاج والتصدير بما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر هشاشة وتأثرا بالتقلبات التي تصيب أسواق تصدير السلع لاسيما إذا كان بلد منشئها في موضع المتلقي لأسعارها توازيا مع غياب تنوع تشكيلة السلع الجزائرية المصدرة الذي نستشفه من تعقب الأداء الهزيل على مستوى مؤشر التنوع الذي يدل على تباعد هياكلها عن الهيكل السلعي للصادرات العالمية وعدم تشابهه معها بالمطلق في هذا الجانب، حيث اقتربت نسبه السنوية من الواحد الصحيح بقيم تراوحت بين 0,782 و0,835 على أساس سلة المجموعة السلعية المعتمدة في حساب المؤشرين المذكورين من قبل الأنكتاد.

وبالنظر إلى ارتفاع مستويات تركز الصادرات، كان من المنطقي أن تتدنى السلع المصدرة المتمتعة بميزة نسبية ظاهرة على مستوى التجارة الدولية وفق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA بصيغة Balassa انطلاقا من طبيعة العلاقة العكسية الرابطة بين المؤشرين[1]. وهو ما يشير إليه التحرك السلبي على مستوى مؤشرRCA المحسوب من قاعدة بيانات التجارة الدولية للبنك الدولي WITS على أساس المجموعات السلعية

(1): جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، دراسة خاصة -أفريل 2012-، صندوق النقد العربي، الكويت،ص 36.

المبوبة وفق نظام –التنقيح الثاني SITC-Rev2–، أين أظهرت قيمه عدم تمتع المجموعات السلعية خارج المحروقات لأدنى ميزة تنافسية كون قيمها لم تتجاوز عتبة0,2 (دون الواحد الصحيح) باستثناء مجموعة المحروقات وما تصل بها المحققة لقيم تراوحت بين6,25 و11,3، بينما لم يتجاوز عدد السلع منفردة الممتعة بميزة تنافسية ظاهرة طبقا لذات المؤشر بحسب إحصاءات صندوق النقد العربي6 سلع فقط في الفترة المدروسة، وهو الرقم المحقق سنتي2015 و 2018، وهي سلع متأتية أساسا من الصناعات الاستخراجية والكيماوية وهي في شكل مواد أولية أو نصف مصنعة.

إذن، بقدر ما تكشف الأرقام السابقة عن ضعف الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، فإنها تكشف أيضا مدى عجز القاعدة الإنتاجية المحلية على مجاراة المنافسة والتكيف مع متطلبات الأسواق الخارجية، هذا ما يؤكده رصد أداء بعض فروع النشاط الإنتاجي على مستوى مؤشري الميزة النسبية الظاهرة بالصيغتين الأولى والثانية(RCA1& RCA2) المصححين لمؤشرRCA الذي يظهره الجدول أدناه.

الشكل رقم2: تنافسية المجموعات السلعية للفروع الإنتاجية الجزائرية حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA 1&2) وفق تصنيف قاعدة CHELEM – CIN (السنة الأساس 2005)

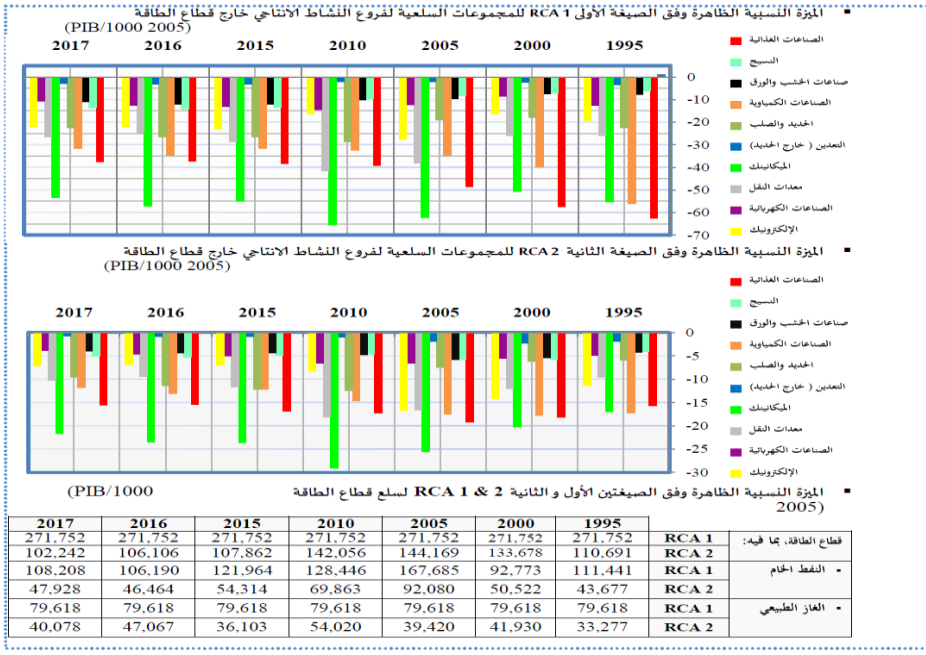

2017	2016	2015	2010	2005	2000	1995		
271,752	271,752	271,752	271,752	271,752	271,752	271,752	RCA 1	قطاع الطاقة، بما فيه:
102,242	106,106	107,862	142,056	144,169	133,678	110,691	RCA 2	
108,208	106,190	121,964	128,446	167,685	92,773	111,441	RCA 1	- النفط الخام
47,928	46,464	54,314	69,863	92,080	50,522	43,677	RCA 2	
79,618	79,618	79,618	79,618	79,618	79,618	79,618	RCA 1	- الغاز الطبيعي
40,078	47,067	36,103	54,020	39,420	41,930	33,277	RCA 2	

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات التجارة الخارجية CHELLEM –CIN-نسخة سنة2019- مركز الدراسات الإستشرافية والمعلومات الدولية *Centre d'études prospectives et d'informations internationales (CEPII)*

حيث تم الاقتصار على دراسة تنافسية المجموعات السلعية لفروع النشاط الإنتاجي وفق التقسيم القطاعي لـ CEPII لهذه الفروع بالاعتماد على بيانات قاعدة "CHELEM –CIN" بأخذ 2005 كسنة معيارية كونها تمثل سنة تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما يعني ذلك من تحرير أكبر للتجارة الخارجية.

فتتبع تطور تنافسية فروع النشاط الإنتاجي وفق هذين المؤشرين خلال سنوات مختارة للفترة 1995-2017 التي ترد في الشكل البياني السابق، يظهر غياب كامل للفروع الإنتاجية الممكن اعتبارها تنافسية وقادرة على دفع حركية التصدير بعيدا عن المحروقات بالنظر إلى القيم السنوية السالبة المسجلة على مستواهما باستثناء قطاع المحروقات الذي أحرز نتائج إيجابية عكست أهمية مكانته في الاقتصاد للوطني.

وتبقى أكثر فروع النشاط الإنتاجي ضعفا من جانب تنافسية مجموعتها السلعية وفق المؤشرين السابقين، هي فروع: الميكانيك، الصناعات الغذائية، الصناعات الكمياوية، معدات النقل والإلكترونيك، ثم تأتي بدرجة أقل الأنشطة التي يمكن أن تشكل نواة لدفع حركية الجهاز الإنتاجي الوطني خارج المحروقات وفرض نفسها في الأسواق المحلية والدولية، إذا تم أخذها بناء على تحقيقها لنتائج هي بالفعل سالبة، ولكنها قريبة إلى حد ما من القيمة الصفرية وفق معيار النتائج المسجلة، ونعني بها فروع: صناعات التعدين بما فيها الحديد والصلب، النسيج، صناعات الخشب والورق وبدرجة أقل الصناعات الكهربائية، والتي يفترض فيها إمكانية استدراك التأخر وتصحيح أوضاعها خصوصا وأن مسألة الأخذ بمبدأ الميزات النسبية وتطبيقه يعد أحد مقتضيات التوجه التصديري بالتركيز على الأنشطة والصناعات التي يمكن أن تشكل مصدر تفوق محتمل بحكم توافر مقومات ودعائم الإقلاع لديها باعتبار أن اكتساب هذه الميزات يبقى في نهاية المطاف مسألة ديناميكية مرهونة بتوفير متطلبات ينبغي تحقيقها في داخل القطاعات ذاتها (رفع الإنتاجية، تحسين الجودة، الاستثمار وإعادة التأهيل، البحث والتطوير. . .) مع تحسين بيئتها الاقتصادية.

4. أسباب تواضع حصيلة الصادرات خارج المحروقات وضعف تنافسيتها: عرض لأهم عوائق التصدير.

لا يخرج نطاق تفسير ضآلة حصيلة التصدير خارج المحروقات وضعف تنافسيتها رغم تعدد وتوالي جهود ترقيتها وحزم تحفيزها، عن ثنائية: المؤسسة - وخصائص البيئة المحيطة الداخلية منها والخارجية المتعلقة أساسا بمعاملة وجهات التصدير الرئيسية للسلع المستوردة عند ولوجها إلى أسواقها، وما ينبثق عنه من عوائق عديدة ومتداخلة على امتداد حلقات سلسلة التصدير والتي يمكن عرضها عبر العناصر الموالية.

4 .1العوائق المتعلقة بواقع تدهور وضع وحدات القاعدة الإنتاجية الوطنية:

فالنظر إلى واقع القاعدة الإنتاجية المحلية لاسيما أنشطة قطاعي الصناعة التحويلية والفلاحة، يظهر ضعف أداء وحداتها الإنتاجية العمومية التي تمر بظروف عصيبة لتراكم وتعدد مشاكلها أو المؤسسات الخاصة المتشكل أساسا من وحدات عائلية متناهية الصغر شبه رسمية *semi-inforemelles*[(1)] وما يرتبط بها من خصائص وإشكالات تحد من قدراتها وتعطل مسارها على النحو الذي قد يجعلها عاجزة عن الاستمرارية والمنافسة دون الاتكال على الدعم الحكومي المقدم بكافة أشكاله وفرض نفسها داخل الأسواق المحلية وكذا الخارجية عبر تفعيل وتوسيع نشاط التصدير الذي تكبحه انطلاقا مما تقدم العديد من العقبات التي تصب ضمن مدخل عراقيل التصدير على المستوى الجزئي/الداخلي للمؤسسة، والتي سنأتي على عرض بعضها على النحو الموالي:

- ضعف إمكاناتها المادية ومواردها المالية وما يرتبط بها من ضبابية تخص تركيبتها التنظيمية المصغرة ذات الطابع العائلي، أين يهيمن على تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحسب معيار العمالة صنف المؤسسات المصغرة (أقل من9 عمال) بنسبة97,18% من تعدادها الإجمالي[(2)].

(1) : ASSALA Khalil, *PME en Algérie- de la création a la mondialisation*, 8éme Congres International Francophone en Entrepreneuriat & PME : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25-27 octobre2006 , p4.

)(2)(: Ministère de l'Industrie et des Mines, *Bulletins d'Informations Statistique de la PME – N° 35 :Données 1er Semestre 2019*,Direction Générale de la Veille =

- غياب ثقافة التصدير لدى المؤسسات وتركز اهتمامها على السوق الداخلية، حيث لم تتجاوز نسبة المؤسسات المصدرة من تعداد نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2013-2018 ربع نقطة مئوية (بين 0,15 % و0, 26 %) رغم ارتفاع عددها من 1105 مؤسسة سنة2013 إلى 2879 مؤسسة سنة 2018[1].

وتأكيدا لهذه التأثيرات المعرقلة التي فرضتها الخلفية التنظيمية والخصائص الإنتاجية لغالبية المؤسسات الجزائرية على سلوكها التصديري، فإن الأخيرة تواجه العديد من القيود التصديرية المنبثقة من صلب هذه الخلفية، خصوصا وأنها لا تزال تتحرك بانفرادية عند مباشرة أنشطة التصدير، وتتعلق أساسا بجوانب مرتبطة بـ: الإمكانات المالية ووفرة المعلومات وإستراتيجيات التسويق الدولي، مستويات التكلفة والسعر، وأخيرا مواصفات الجودة والنوعية. والتي نلخصها في الشكل أدناه.

الشكل رقم 3: عوائق التصدير المنبثقة من واقع وخصائص الوحدات الإنتاجية الجزائرية

Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Alger, Novembre 2019, Tableau N°05- p10.

(1): المركز الوطني للسجل التجاري، السجل التجاري – مؤشرات وإحصائيات- إحصائيات 2018، المركز الوطني للسجل التجاري، وزارة التجارة، الجزائر، 2019، الجدول رقم31 – ص 46.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات المصادر التالية:

- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص 162 وص164؛ سعيدي وصاف ومحمد قويدري، الموقف التنافسي لصادرات دول عربية مختارة: السعودية، الجزائر، تونس، مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد 488، أكتوبر 2007، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ص164؛ سعيدي وصاف، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص12؛ نور الهدى حداد وهاني الضمور، مرجع سبق ذكره، ص569 وص585.

2. 4 عوائق تدني نوعية البيئة الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة الجزائرية:

تدرج هذه العوائق المتأتية من محيط المؤسسة، ضمن فئة عقبات التصدير الخارجية، والتي تتقاطع مع مجموعة الحواجز المنبثقة من صلب خصائص وظروف المؤسسات بتأثيرها في إحداث تراخي دورها التصديري نظرا للأوضاع الغير مواتية التي تفرضها النوعية الرديئة لمحيطها الاقتصادي. إذ نشئت وتطورت ضمن مناخ غير محفز لممارسة الأعمال ، يشكو الكثير من مكامن الضعف رغم توالي جهود تحسينه وهو ما نستشفه عند الاطلاع على الأداء المتدني المسجل على مستوى المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم نوعيته الصادرة عن التقارير الدورية لمختلف الهيئات المهتمة بهذا المجال.

فالمؤسسة الجزائرية، كانت ولا تزال عرضة للعديد من العراقيل عبر المراحل التي تمر بها من ما قبل تأسيسها ولغاية تجسيد أنشطتها وتطويرها، وهو ما يعيق سير أعمالها بما فيها أنشطة التصدير. مثلما يتبين ذلك من الشكل الموالي الملخص لأهم عوائق ممارسة الأعمال من وجهة نظر المنتدى الاقتصادي العالمي وفق نتائج الاستقصاءات الدورية الذي يجريها لدى المستثمرين في بلدان إقامة نشاطهم واستثمارهم، والتي حددها في16 عاملا مقيدا مرتب بحسب أهميته تبعا لإجابات المستجوبين.

الشكل رقم4: عوائق ممارسة الأعمال في الجزائر حسب تقارير التنافسية العالمية متوسط الفترة 2008-2016 وسنة 2018

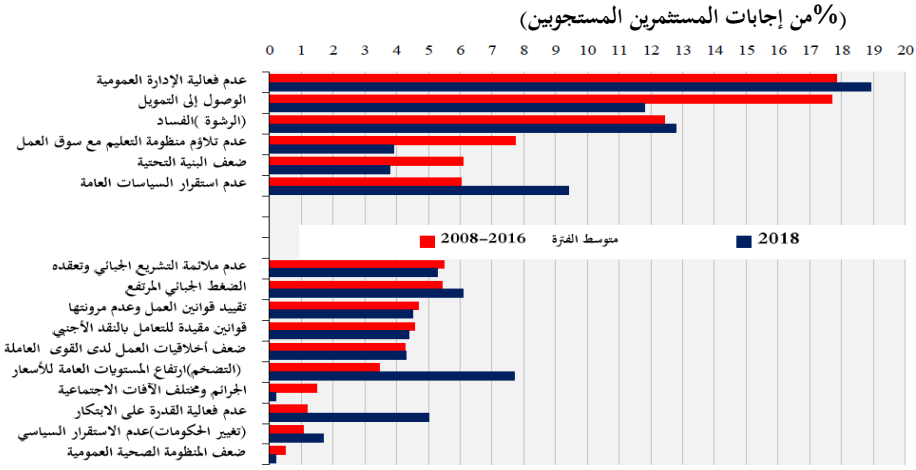

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعطيات الواردة في التقارير السنوية للتنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

World Economic Forum, *The Global Comptitiveness Report:* 2008-2009, (p86) ,2009-2010 (p68), 2010-2011 (p76), 2011-2012 (p 94), 2012-2013 (p88), 2013-2014 (p102), 2014-2015 (p 106), 2015-2016 (p 94) & 2017-2018 (p44).

3. 4 الحواجز المتعلقة بعدم فعالية هيكل حوافز التصدير مقابل إفراط وجهات التصدير في اللجوء إلى السياسات الحمائية المقنعة:

ترجع أولى التحركات الفعلية لصناع القرار حيال تحسين كفاءة بيئة التصدير خارج دائرة المحروقات إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الذاتية منتصف الثمانينيات، ليتواصل بعدها الموقف الحكومي الداعم لهذا التوجه لغاية إعداد الإستراتيجية الوطنية للتصدير المزمع تطبيقها في الفترة 2019- 2023[1]، والذي ترجم برسم سياسات ووضع برامج مزج محتواها بين الترتيبات التنظيمية المؤسساتية المجسدة ميدانيا باستحداث هياكل وظيفية وهيئات مكلفة بدعم ومرافقة المصدرين، وحزم التدابير المتضمنة لمختلف المزايا الممنوحة لهؤلاء بأصنافها: الجبائية، الجمركية، والتمويلية-

(1) : SEKKAL Samir , *Le défi de l'internationalisation des PME en Algérie*, Revue des Sciences Commerciales, Numéro Spécial -02, 2017, Ecole des Hautes Etudes Commerciales- EHEC – Koléa- , p56.

التأمينية ناهيك عن تسهيلات أخرى متعلقة بالجوانب اللوجستية والتقنية.

ورغم أهمية هذه الجهود، بيد أنها لم تكلل بالنجاح لمحدودية فعاليتها ميدانيا خصوصا مع تعدد وتعقد إجراءاتها بشكل أثر سلبا على نجاح المؤسسة تصديريا كحال العديد من تجارب مماثلة لبرامج دعم الصادرات في كثير من البلدان النامية التي أخفقت بسبب افتقادها للتجانس في مكوناتها والتنسيق بين عناصرها مع وجود تأثير بيروقراطي قوي صاحبه تمويل محدود لأنشطة مساندة ومرافقة المصدرين[1].

وهنا، يشير بن عبد الله إلى أن إرادة السلطات في ترقية التصدير خارج المحروقات وتحسين كفاءة بيئته لم تتبعها خطوات عملية فعالة بالنظر إلى فشل هيكل الحوافز المتسم بخاصية التقاطع *Transversalité* الذي جمع بين توجهي إمكانية إحلال الواردات والتصدير، في معالجة أو التخفيف من اختلالات ثقل الإجراءات البيروقراطية وتغطية الأعباء التي أثقلت كاهل المصدرين ناهيك عن نقص مكاسب الكفاءة *Gains d'efficacité* المتعلقة بجميع حلقات سلسلة ترقية وترويج لهذا الجانب من الصادرات وتضم العديد من العناصر والفاعلين والتي من المفترض وضعها ضمن تركيبة متعاضدة*synergie* لدعم ومرافقة المصدرين والعمل على تطويرها بالشكل الذي يمكن من تحقيق أكبر لمكاسب الكفاءة ضمن سلاسل القيمة العالمية[2].

وبذلك، نجد أن مسؤولية انحراف النتائج المحققة إلى ما دون الطموحات المعلنة في هذا الميدان تقع قطعا على عاتق كل الأطراف المعنية بالعملية، وليس فقط على الوحدات المصدرة التي تواجه رغم قلة أعدادها حزمة أخرى من العقبات المتأتية هذه المرة من صلب العملية التصديرية نفسها إلى جانب عقبات وضعها الداخلي ومحيطها الاقتصادي. وهي عقبات ناجمة عن سوء تطبيق التدابير والإجراءات التحفيزية لسياسات ترقية التصدير المشار إليها آنفا من قبل الأطراف والهيئات المعنية من منطلق

(1): NARAYANAN Vijay, *Export Barriers for Small and Medium-sized Enterprises: A Literature Review based on Leonidou's Model*. Entrepreneurial Business and Economics Review, Vol 3- N°2, 2015 , pp115

(2) :BENABDALLAH. Y,*Politiques commerciales et diversification Algérie*, Communication au Premier atelier de consultation des acteurs de la stratégie nationale de l'exportation en Algérie, Ministère de Commerce - ALGEX & Centre du Commerce international – Genève - , Alger, 10-11 Octobre 2017, pp 5-6.

تجذر ذهنية البيروقراطية لدى الأخيرة (تداخل في الصلاحيات، تعقد الإجراءات والتماطل في تنفيذها...) مما أثر سلبا على فعالية المرافقة الجيدة لها وتسبب بذلك في عرقلة المبادرات القليلة في مجال تصدير السلع غير النفطية في مختلف مراحل العملية (الشحن،النقل، التخزين التأمين ،التمويل، تسوية الإجراءات الإدارية...) وما ترتب عنها من تحمل المصدر لأعباء أخرى قبل مواجهته لعراقيل أخرى عند الدخول إلى الأسواق الخارجية الخاضعة لكافة الأساليب المقنعة، وهي عراقيل تدرج ضمن فئة العقبات الخارجية على مستوى أسواق التصدير (عند الحدود وداخلها).

هذا ما تسبب في إعاقة ولوج السلع الجزائرية المنشأ ولو على قلتها إلى أسواق الدول لاسيما المتقدمة منها وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، جراء إخضاعها بشكل مشدد ومتحيز في كثير من الأحيان لمجموعة من المواصفات والمعايير الفنية والتنظيمية (قواعد المنشأ، اللوائح أو التنظيمات الفنية، إجراءات تقييم المطابقة...) الملزم استيفائها قبل نفاذها لأسواقها بهدف تقييد حركتها لحماية اقتصاداتها تحت ذرائع مختلفة كالحفاظ على الصحة والبيئة وحماية حقوق الملكية الفكرية، واحترام مواصفات الجودة وشروط التعبئة والتأكد من منشأ السلع وغيرها من التدابير المقنعة. هذا ما يصعب أكثر من موقف المصدر الجزائري على مستوى أسواق التصدير والذي يبقى في الوقت الراهن عاجز عن تحمل التكاليف المترتبة عن عمليات المطابقة والتكيف مع هذه اللوائح والمعايير خصوصا مع صعوبة استيفاء المنتوج الجزائري لها.

خاتمة:

حاولنا عبر محاور المقال تقييم الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية المنشأ خارج المحروقات من خلال الوقوف عند واقعها وخصائصها خلال الفترة 1995-2019 مع توظيف بعض المؤشرات ذات الصلة بقياسه، وذلك في خضم مواصلة معاناة الاقتصاد الوطني من اختناقات طبيعته الريعية التي جعلته مجرد اقتصاد يستورد كل شيء تقريبا مقابل عدم تصديره ولا شيء تقريبا خارج نطاق المحروقات.

وانطلاقا مما عرض بين طياته، تم الخروج بالنتائج الآتية:

- بقاء الأداء التصديري الإجمالي رهن حركات أسعار النفط مع تشوه حاد في التركيبة السلعية المتسمة بتخصصها المتطرف بهيمنة مطلقة لمكون المحروقات عليها مقابل

ووجود توجه قوي للاستيراد المتسم بتصلب تنوع هيكله وتصاعد قيمه لتغطية الحيز الأكبر من الطلب الداخلي.

- عكس الأداء المتدني للصادرات خارج المحروقات مدى هشاشة موقفها التنافسي الذي أكده التحرك السلبي على مستوى مؤشرات قياسه المستخدمة في هذا المقال. أين أظهرت الأخيرة عدم تمتع كل المجموعات السلعية خارج المحروقات لأدنى ميزة تنافسية باستثناء عدد محدود لم يتجاوز 6 سلع (مواد أولية أو نصف مصنعة). الأمر الذي يبين مدى عجز القاعدة الإنتاجية على مجاراة المنافسة والتكيف مع متطلبات الأسواق الخارجية.

- تجد ضآلة حصيلة التصدير خارج المحروقات وضعف تنافسيتها في تضافر أربع فئات رئيسة من العقبات حالت دون نجاح المؤسسة تصديريا، وتتعلق بكل من: العوائق المتعلقة بواقع تدهور وضع وحدات القاعدة الإنتاجية الوطنية؛ العوائق المتصلة بتدني مناخ ممارسة الأعمال والاستثمار كمحصلة لتردي نوعية البيئة الاقتصادية العامة المدفوعة بعمق التلازم الحتمي لتفشي منطق الريع في إدارة الشأن الاقتصادي للبلاد؛ عوائق عدم فعالية سياسات ترقية التصدير خارج المحروقات وعدم تجسيدها ميدانيا بالشكل المطلوب من وجهة نظر المصدرين إضافة إلى العوائق المتعلقة بإفراط وجهات التصدير في اللجوء إلى السياسات الحمائية المقنعة لاسيما منها الدول المتقدمة مما يصعب من نفاذ السلع الجزائرية المنشأ إلى أسواقها.

واستنادا على ما تم التوصل إليه من نتائج أثبتت صحة فرضية البحث، يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل جانب التصدير خارج المحروقات وتجاوز عقباته مما يسمح بتعزيز موضعه التنافسي، على النحو الآتي:

- حتمية الإسراع في تصميم وتنفيذ مقاربة تنموية بديلة تمكن من إخراج الاقتصاد الوطني من مأزق الاعتماد المطلق على الموارد الهيدروكربونية عبر توفير متطلبات تسريع مسار تحوله الهيكلي والارتقاء بمستويات تنويعه الأفقية "الوظيفية" والعمودية.

- إعادة النظر في آليات عمل وتركيبة تدابير سياسات وبرامج تنمية الصادرات خارج دائرة المحروقات وتصحيح هياكل تحفيزها تكون مبنية على رؤية واضحة ومتكاملة تصب في اتجاه تدارك جوانب الضعف على امتداد مراحل التصدير وتذليل عقباته وتؤسس لمنظومة محفزة لنشر الوعي التصديري لدى المؤسسة الجزائرية.

- ضرورة تفعيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية لدورها التصديري بتوجيه اهتمامها

صوب توسيع عملياته لتحقيق مكاسب كبر الأسواق واقتصاديات الحجم. أين ينبغي العمل أساسا على:

- تدارك النقائص المتعددة التي يمكن أن تؤثر على سلوكها التصديري على مستوى بنيتها التنظيمية- المعلوماتية - الوظيفية- والإنتاجية وفق إمكاناتها ومواردها مع تحسين كفاءتها التسويقية دوليا.
- التحسين المستمر للقدرات التنافسية لمنتجاتها من النواحي السعرية (التكاليف)، النوعية(الجودة)والفنية(التكنولوجيا)،وجعلها منسجمة مع المعايير والمواصفات العالمية وهو ما يتطلب الاهتمام بتطبيق أنظمة الجودة الشاملة داخل المؤسسات.
- فضلا عن التنسيق بين المؤسسات وتبادل الخبرات والمعلومات بينها فيما يخص مختلف الجوانب التي تعني العملية التصديرية مع العمل على إقامة تحالفات بينها أو شراكات دولية مع مثيلتها الأجنبية ذات الخبرة في هذا المجال بما فيها الهيئات ومؤسسات التسويق والترويج.

المراجع:

المراجع العربية:

- جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل، **تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية**، دراسة خاصة -أفريل 2012-، صندوق النقد العربي، الكويت.
- سعيدي وصاف ومحمد قويدري، **الموقف التنافسي لصادرات دول عربية مختارة: السعودية، الجزائر، تونس، مصر**، مجلة مصر المعاصرة، العدد 488- أكتوبر 2007، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01،2002، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- سمير ميموني، **الاقتصاد الوطني بين اشتداد ضغوط الصدمات النفطية المعاكسة ومخاطر استمرار الاعتماد على السياسات الاقتصادية الظرفية المسايرة لتحركات دورة أسعار النفط**، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول "الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية"، المنظم من قبل معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- المركز الجامعي عبد

الحفيظ بو الصوف، ميلة، بالتعاون مع فرقة بحث PRFU: دور الصناديق السيادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، والمنعقد يومي 24 و25 فيفري 2020.

- عامر ملايكية، **عراقيل تصدير المنتجات غير النفطية في الجزائر: دراسة ميدانية لمدارك مديري الشركات المصدرة**،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد12- العدد 24 -ديسمبر، 2017، المدرسة العليا للتجارة- الجزائر.
- عبود زرقين، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 45، شتاء 2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.
- فريدة لرقط، **تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1، 2016.
- لبنى علي آل خليفة،**التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين**،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28،العدد1، 2014. المجلد 38- العدد 2، 2011، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.
- محمد وديع عدنان،**القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة جسر التنمية،العدد24- السنة 2 –ديسمبر/كانون الثاني 2013،المعهد العربي للتخطيط،الكويت.
- مركز التجارة العالمية، **آفاق القدرة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2015: الاتصال والمنافسة والتغيير من أجل النمو الشامل**، مركز التجارة العالمية ITC ، جنيف، 2015.
- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية لسنة 2003**، الكويت، 2003.
- نور الهدى حداد وهاني الضمور، **العوامل المحددة للأداء التصديري للشركات الصناعية الجزائرية المصدرة للمنتجات غير النفطية**، مجلة دراسات: العلوم الإدارية،

المراجع الأجنبية:

- ARTEAGA-ORTIZ Jesús & FERNANDEZ-ORTIZ Rubén , ***Des obstacles à l'exportation chez les petites et moyennes entreprises: Une proposition intégrative***, Revue internationale P. M. E. , Volume 21, numéro 2: Vingt ans de recherche francophone en PME et entrepreneuriat, 2008.
- ASSALA Khalil***, PME en Algérie- de la création a la mondialisation***, 8éme Congres International Francophone En Entrepreneuriat & PME: l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies

entrepreneuriales, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse, 25-27 octobre2006 .

- BENABDALLAH. Y, ***Politiques commerciales et diversification Algérie***, Communication au Premier atelier de consultation des acteurs de la stratégie nationale de l'exportation en Algérie, Ministère de Commerce - ALGEX & Centre du Commerce international – Genève - , Alger, 10-11 Octobre2017.
- CAVUSGIL. S. Tamer & ZOU Shaoming , ***Marketing strategy performance relationship: An investigation of the empirical link in export market ventures***, Journal of Marketing, Vol 58-N°1,1994
- LEONIDOU. C. Leonidas , ***An Analysis of the Barriers Hindering Small Business Export Development***, Journal of Small Business Management , Vol 42- N°03 ,2004.
- LEONIDOU. C. Leonidas, ***Barriers to export management: an organizational and internationalization analysis***, Journal of International Management , Vol 6- N°2 -Summer ,2000
- LEONIDOU. C. Leonidas & Katsikeas. S. Constantine, ***The Export Development Process: An Integrative Review of Empirical Models***, Journal of International Business Studies, Vol 27, N° 3 -3rd Qtr -1996.
- LEONIDOU. C. Leonidas***, Empirical Research on Export Barriers: Review , Assessment, and Synthesis*** , Journal of International Marketing, Vol3- N°1, 1995.
- NARAYANAN Vijay , ***Export Barriers for Small and Medium-sized Enterprises: A Literature Review based on Leonidou's Model***. Entrepreneurial Business and Economics Review, Vol 3- N°2, 2015.
- SEKKAL Samir, ***Le défi de l'internationalisation des PME en Algérie***, Revue des Sciences Commerciales, Numéro Spécial -02, 2017, Ecole des Hautes Etudes Commerciales- EHEC – Koléa-
- TESFOM Goitom & LUTZ clemens , ***A classification of export marketing problems of small and medium sized manufacturing firms in developing countries***, International Journal of Emerging Markets,Vol1-N°3-July2006 .
- World Economic Forum, ***The Global Comptitiveness Report****: years* 2008 to 2018, Geneva.

الإحصائيات وقواعد البيانات المستخدمة:

- إحصائيات الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018،المديرية العامة للتنبؤات

والسياسات، وزارة المالية، الموقع الالكتروني: http: //www. dgpp-mf. gov. dz /index. php/retrospective. (تاريخ الاطلاع: 7 جوان 2020).

- قاعدة بيانات التجارة الخارجية للجزائر، المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، الجزائر،- نسخة سنة 2017.
- قاعدة بيانات التجارة الدولية للسلع،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الموقع الإلكتروني: http// unctadstat. unctad. org: (تاريخ الاطلاع: 10 جوان 2020).
- قاعدة بيانات التجارة الدولية للبنك الدولي WITS World Integrated Trade Solution – الموقع الالكتروني:
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/DZA/StartYear/1992/EndYear/2017/TradeFlow/Export/ Indicator/RCA/. (تاريخ الاطلاع: 9جوان 2020).
- قاعدة بيانات التجارة الخارجية CHELLEM–CIN، نسخة سنة2019، مركز الدراسات الاستشرافية والمعلومات الدولية CEPII بباريس.
- المركز الوطني للسجل التجاري، **السجل التجاري–مؤشرات وإحصائيات-إحصائيات 2018**، وزارة التجارة، الجزائر، 2019.
- صندوق النقد العربي، **إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبينية**، الكويت، الأعداد: 1سنة 2012 ،4 –سنة2015 ،6 –سنة 2018 والعدد7– سنة2019، أبو ظبي.
- CNIS, ***Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie*** , Centre National de l'Informatique et des Statistiques, Direction Générale des Douanes, Alger,(Années: 2006 ;2010; 2016 ; 2018 & 2019).
- Ministère de l'Industrie et des Mines***, Bulletins d'Informations Statistique de la PME*** *– N° 35: Données 1er Semestre 2019*, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Alger, Novembre 2019.

الملحق: تقديم مؤشرات تقييم أداء وتنافسية الصادرات المستخدمة.

المـؤشر	المضمـون وطـريقة الحسـاب
مؤشر ميل الصادرات (مؤشر القدرة على التصدير) ***Export Propensity Inex***	يعكس أهمية الصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث يعد أحد أهم المؤشرات التي تقيس قدرة الاقتصاد على التصدير، وهو يقاس بنسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على قدرة اقتصاد بلد ما على التصدير مع أن الأدبيات الاقتصادية تعتبر تسجيل اقتصاد ما لنسبة 25 % مؤشرا على انفتاحه تجاريا بما يعكس درجة ارتباط معدلات النمو مع تحركات التجارة في شقها التصديري. علما بأن قيمته تتراوح بين 0 و100 ويعني أن كامل الانتاج المحلي موجه للأسواق العالمية ، ويأخذ شكل العلاقة التالية : $$EP = \frac{\sum Xij}{GDPj}.100$$ تشير Xij إلى الصادرات الاجمالية للدولة j من المنتجات السلعية i ، وGDP هو الناتج المحلي الاجمالي
معدل التغطية ***coverage index***	يحسب بحاصل قسمة الصادرات على الواردات، يفسر مدى تغطية واردات بلد ما عن طريق صادراته ، فكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على قدرة الصادرات على تغطية الجزء أكبر من المستوردات، أما في حال تجاوزه 1 (أو 100 %) فيعني ذلك الواردات الإجمالية للبلد تمت تغطيتها كليا بواسطة صادراتها، مما يعني تحقيق مكاسب من عملية التبادل التجاري المعبر عنها بتحقيق فائض في الميزان التجاري الذي لا يعبر بدوره عن تحسن الأداء الاقتصادي أو يعكس تقدمه الاقتصادي، أين نجد أن العديد من الدول يمكن أن تحقق فوائض في موازينه ا التجارية لفترات زمنية معينة رغم تدهور أداء اقتصادها. لذلك سيتم إسقاط هذا المؤشر على الخصوصية الجزائرية بإدراج المؤشرات التالية في التحليل، وهي : -معدل التغطية خارج المحروقات ، ويعبر عن مدى قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية المستوردات خارج المحروقات -معدل تغطية الصادرات .خ. المحروقات لفاتورة المستوردات الغذائية . ومعدل تغطية الصادرات خ.م. لفاتورة الحبوب والدقيق.
مؤشر تركز الصادرات ***Export Concentration Index***	أو مؤشر هيرفندال –هيرشمان *Herfindahl-Hirschmann* هو مؤشر يقيس درجة تمركز الأسواق، حيث تم تعديله بغية قياس أو التعبير عن درجة اعتماد صادرات أو واردات بلد معين على عدد محدود من السلع وفق علاقة تعتبر عن حاصل مجموع مربعات حصص السوق لكل منتج تصديري بالنسبة إلى إجمالي الصادرات. يأخذ قيم تتراوح ما بين 0 و 1 وحيث كلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على أن الصادرات اقل تركيزا والعكس صحيح لكلما اقتربت قيمته من 1 التي تشير إلى تركيز صادرات الدولة على منتجات محددة تمثل حصة عالية في بنيتها السلعية بحيث يمكن أن يؤدي التخصص المتطرف إلى مخاطر للاقتصاد بفعل سرعة وضخامة التأثر بالتقلبات التي يمكن أن تحصل في أسواق تصدير هذه السلع خصوصا إذا كانت الدولة في موضع المتلقي للسعر (عدم التحكم في أسعارها) على غرار أسعار السلع الأولية. ويأخذ المؤشر المعني الصيغة التالية : $$HHj = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(\frac{Xij}{Xj})^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$ بحيث : X_{ij} : الصادرات من السلعة i للدولة j ، X_j : الصادرات الإجمالية للدولة j . N : عدد السلع المصدرة وفقا التصنيف المعياري أو الموحد للتجارة الدولية – التنقيح الثالث – مستوى 3 *(SITC rev 3 - 3 digits)* .
مؤشر تنوع الصادرات ***Export Diversification Index***	وهو مؤشر معدل لمؤشر *Finger-Kreinin* لتماثل هيأكل التجارة، يقيس انحراف –ابتعاد– أو اقتراب حصة صادرات السلع الرئيسية (سلعة i أو مجموعة من السلع) لبلد معين j في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلعة أو مجموعة السلع في الصادرات الإجمالية العالمية، أي قياس مدى ابتعاد أو اقتراب الهيكل السلعي لصادرات دولة ما أو مجموعة من الدول من الهيكل السلعي للصادرات على المستوى العالمي . وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقتربت قيمته من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، و لما يصل المؤشر إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية للبلد المعني بالدراسة مع هيكل الصادرات العالمية. في حين كلما اقتربت قيمته من 1 كلما كان التباين (الاختلاف) كبير بين الهيكل السلعي لصادرات الدولة المعنية مع الهيكل السلعي للصادرات العالمية . ويحسب المؤشر وفق العلاقة الآتية : $$S_j = \frac{\sum_{i=1}|h_{ij} - h_{iw}|}{2}$$ h_{ij} : حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد أو مجموعة الدول j. h_{iw} : حصة المنتج i في الصادرات العالمية الإجمالية W . مع العلم أنه تم حساب مؤشرات التنوع والتركز في هذا البحث ، بالاعتماد على البيانات المتوفرة للمجموعات السلعية على أساس مستويات محددة من التصنيفات المعتمدة للسلع الداخلة في التجارة الدولية وعادة ما يتم على أساس التصنيف المعياري أو الموحد للتجارة الدولية – التنقيح الثالث – مستوى 3 أرقام *(SITIC rev 3 ،3 digits)*.
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وفق الصيغة الأصلية لـ Balassa ***Revealed Comparative Advantage RCA***	هو مؤشر وضعه الاقتصادي Bela balassa سنة 1965 ويستند على ملاحظة أنماط التجارة لبلد ما بقياس الميزة النسبية الظاهرة عن طريق الوزن النسبي لصادراته من سلعة معينة (أو مجموعة سلع لفرع – قطاع ...) في إجمالي صادرات تلك الدولة مقارنا بنظيره عل المستوى العالمي (أو تكتل – إقليم – مجموعة دول..) وفق العلاقة التالية : $$RCA_{ij} = \frac{X_{ij}/X_{it}}{X_{wj}/X_{wt}}$$ X_{ij} : صادرات الدولة iمن السلعة j ، X_{it} : صادرات الدولة i الاجمالية ، X_{nj} : صادرات العالم (مجموع الدول) من السلعة j X_{nt} : إجمالي صادرات العالم (مجموع الدول) السلعية. إذا كانت قيمة المؤشر RCA اكبر من 1، فذلك يعني وجود ميزة نسبية ظاهرة على تلك السلعة التصديرية. وهنا يجب أن نشير إلى أن الدول ذات التنافسية العالية في صادراتها تمتاز بارتفاع عدد السلع ذات الميزة النسبية، في حين أن العلاقة بين مؤشر تركز الصادرات والميزة النسبية السلعية الظاهرة هي علاقة عكسية بحيث أن الدول التي لديها تركز شديد في الصادرات تنخفض فيها المنتجات السلعية ذات الميزة النسبية الظاهرة . كما نوه كذلك إلى أن قيم المؤشر الواردة في هذا البحث تعني مجموعات السلع الخاصة بأبواب التصنيف الموحد أو المعياري للتجارة الدولية – التنقيح الثاني –*(SITIC rev 2)*. والتي تم الحصول عليها من البيانات الإحصائية الواردة في التقارير الدورية الإحصائية لتنافسية التجارة العربية الإجمالية الصادرة عن صندوق النقد العربي بالكويت، و قاعدة بيانات التجارة الدولية للبنك الدولي *WITS World Integrated Trade Solution – World bank-* .

المؤشر	المضمون وطريقة الحساب
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وفق الصيغة الأولى *RCA 1*	وهو مؤشر تمت صياغته من قبل مركز الدراسات لاستشرافية والمعلومات الدولية *Centre d'études prospectives et d'informations internationales (CEPII)* بباريس. وهو مؤشر معدل لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة لـ Balassa، يأخذ بعين الاعتبار لحجم السوق المحلي (Part du Solde)للبلد المعني بدلا من ارتكازه على الطريقة الكلاسكية للهياكل التسبية للصادرات(الأوزان النسبية للصادرات) التي يقوم على مؤشر بلاسا، بحيث : يتم لكل بلد i وسلعة k ، حساب النصيب من الرصيد التجاري للسلعة k كنسبة للناتج المحلي الإجمالي Y_i بالآلاف millièmes وفق الصيغة : $$y_{ik} = 1000 * (X_{ik} - M_{ik}/Y_i) \quad (1)$$ وبذلك، فإن المساهمة النسبية للسلعة k في ميزان التبادل التجاري في الناتج المحلي الاجمالي للبلد، تصاغ وفق العلاقة : $$f_{ik} = y_{ik} - g_{ik} * y_i \quad (2)$$ بحيث : $$g_{ik} = \frac{X_{ik} + M_{ik}}{X_i + M_i} \;\&\; (3) \quad y_i = 1000 * \left(\frac{X_i - M_i}{Y_i}\right) (4)$$ X_i : الصادرات الاجمالية للبلد i ، M_i : الواردات الاجمالية للبلد i . Y_i : الناتج المحلي الاجمالي للبلد i . ولغرض إزالة التأثير المحتمل للتغييرات التي لا تخص البلد المعني بالدراسة (i) والناجمة اساسا عن التغييرات الحالصة في الاوزان النسبية في تجارة السلع على المستوى العالمي، سيتم تصحيح الصادرات والواردات من السلعة k للبلد i (X_{ik} & M_{ik}) بربطها بسنة أساس r (سنة مرجعية r) مع تعديلها عبر المصحح e_k^n لكل سنة معنية بالدراسة n – عن طريق الترجيح بالنسبة للمبادلات التجارية – بواسطة المصحح e_k^n : $$e_k^n = \frac{W_k^r / W^r}{W_k^n / W^n}$$ بحيث : W_k^r : التجارة العالمية للسلعة k للسنة المرجعية r . W_k^n : التجارة العالمية للسلعة k للسنة n . W^r : إجمالي التجارة السلعية العالمية في السنة المرجعية r . W^n : إجمالي التجارة السلعية العالمية في السنة n المدروسة. وبذلك تأخذ كل من الصادرات والواردات المعدلة من السلعة k للبلد i الصغيتين التاليتين : $$M^* = M_{ik} * e_k^n \quad \text{و} \quad X^* = X_{ik} * e_k^n$$ وبذلك يتم حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وفق الصيغة الأولى RCA1 على أساس الأوزان النسبية العالمية للسنة المأخوذة كأساس (السنة المرجعية) اين يكون متزامنا مع المساهمة النسبية f_{ik} في هاته السنة i في الوقت الذي يختلف فيه بالنسبة لبقية السنوات n بشكل أكبر من منطلق أن التجارة العالمية في السلعة k تميل إلى الانحراف عن الاتجاه المتوسط *tendance moyenne* المسجل لجميع السلع. بتعويض المعادلات(1)، (3)، و(4) في المعادلة (2) نستخرج الصيغة النهائية للمؤشر وهي : $$RCA\ 1 = \frac{1000}{Y_i} * [(X_{ik}^* - M_{ik}^*) - (X_i^* - M_i^*) * (X_{ik}^* + M_{ik}^*/X_i^* + M_i^*)]$$
مؤشر الميزة النسبية الظاهرة وفق الصيغة الثانية *RCA 2*	هو عبارة عن صيغة معدلة لمؤشر RCA1 سالف الذكر الذي تعرض لبعض الانتقادات التي تمحورت أساسا حول طريقة حسابه على مستويات : – طريقة الترجيح بالنسبة للتبادل التجاري الخارجي للدول – طريقة حساب الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية – ناهيك عن اقتصاره فقط على تجارة السلع المنظورة. بهذا فإن مضمونه وخطوات حسابه تقترب من مؤشر الميزة النسبية وفق الصيغة الاولى مع تسجيل وجود ثلاث عناصر اختلاف بينهما تتعلق : – بعملية الترجيح فيه التي تكون بالنسبة لمجمل التجارة العالمية وليس على مستوى التجارة الخارجية للدول. – والتعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار العالمية الحالية للدولار أي على أساس تعادل القدرة الشرائية في جميع أنحاء العالم وليس التعبير عنه بالأسعار الجارية تبعا لأسعار الصرف الإسمية. – إضافة إلى اشتمال الرصيد التجاري الكلي أيضا للخدمات عوض الاقتصار فقط على تجارة السلع. وبناء على ما سلف، تنطلق صياغة المؤشر المعبر عنه بالآلاف من الناتج المحلي الاجمالي بحسب تعادل القوة الشرائية بقيمة البلد i من كونه مرتبط بفرق التباين بين تموقع البلد في السوق *Position sur marché* حسب السلعة k وتموقعه الشامل *Postion Globale* في السوق العالمية بحسب العلاقة التالية : $$F_{ik} = 1000 \times \left(\frac{W_k}{Y_I}\right) \times \left[\frac{S_{ik}}{100} - \frac{S_i}{100}\right] \quad (1)$$ مع العلم بأن : W_k : التجارة العالمية من السلعة k . S_{ik} : تموقع السلعة K للبلد i في السوق الدولية يعبر عنه برصيد التبادل التجاري الخاص بالسلعة k للبلد i في السنة n كنسبة من التجارة العالمية للسلعة المعنية خلال نفس السنة وفق العلاقة التالية : $$S_{ik}^n = 100 \times \frac{X_{ik}^n - M_{ik}^n}{W_k^n} \quad (2)$$ W_k^n : التجارة العالميةk من السلعة k خلال السنة n . X_{ik}^n و M_{ik}^n : صادرات وواردات السلعة k من السلعة k خلال السنة n . S_i : التموقع الشامل للبلد i في السوق الدولية، ويعبر عنه بحاصل قسمة رصيد التبادل التجاري الخاص للبلد i في السنة n إلى إجمالي التجارة العالمية من السلع والخدمات خلال نفس السنة وفق العلاقة التالية : $$S_i^n = 100 \times \frac{X_i^n - M_i^n}{W^n} \quad (3)$$ W^n : إجمالي التجارة العالمية من السلع والخدمات في السنة n . X_i^n و M_i^n : الصادرات والواردات الإجمالية من السلع والخدمات للبلد i في السنة n . وكما كان عليه الحال مع مؤشر RCA1 ، سيتم إزالة التأثير المحتمل للتغييرات التي لا تخص البلد المعني بالدراسة (i) والناجمة اساسا عن التغييرات الحالصة في الاوزان النسبية في تجارة السلع على المستوى العالمي، سيتم تصحيح تدفقات الصادرات والواردات للبلد i بربطها بسنة أساس r (سنة مرجعية r) مع تعديلها عبر المصحح e_k^n لكل سنة معنية بالدراسة n – عن طريق الترجيح بالنسبة للمبادلات التجارية – بواسطة المصحح e_k^n : $$e_k^n = \frac{W_k^r / W^r}{W_k^n / W^n} \quad (4)$$ بحيث : W_k^r : التجارة العالمية للسلعة k للسنة المرجعية r . W_k^n : التجارة العالمية للسلعة k للسنة n . W^r : إجمالي التجارة السلعية العالمية في السنة المرجعية r . W^n : إجمالي التجارة السلعية العالمية في السنة n المدروسة. وبذلك تأخذ كل من الصادرات والواردات المعدلة من السلعة k للبلد i الصغيتين التاليتين : $$M^* = M_{ik} * e_k^n \quad \text{و} \quad X^* = X_{ik} * e_k^n$$ وللحصول على الصغية النهائية لمؤشر RCA2 يتم تعويض المعادلات (2)، (3) و (4) في المعادلة (1) F_{ik} من منطلق أنه يعبر عن مساهمة في الرصيد الشامل لتجارة السلع والخدمات، فنحصل على : $$RCA2 = 1000 \times \left(\frac{W_k}{Y_I}\right) \times \left[\frac{X_{ik}^* - M_{ik}^*}{W_k} - \frac{X_i^* - M_i^*}{W}\right]$$ لتصبح من الشكل : $$RCA2 = 1000 \times \left(\frac{W_k}{Y_I}\right) \times \left[(X_{ik}^* - M_{ik}^*) - \frac{W_k}{W} \times (X_i^* - M_i^*)\right]$$
إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بصيغتها الأولى أو الثانية موجبة بالنسبة سلعة أو مجموعة سلع لقرع أو قطاع إنتاجي معين ، فيعني ذلك يعني امتلاك السلعة التصديرية أو الفرع أو القطاع الانتاجي المعني بالدراسة لميزة نسبية ظاهرة والعكس صحيح إذا كانت القيمة سالبة. علما بأنه تم أخذ سنة 2005 في هذا المقال كسنة معيارية (أساس) باعتبار أنها سنة دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ (بداية سبتمبر 2005) .	